أمين عام المجلس الأعلى لتخطيط التعليم لـ"الثورة":

سوق العمل أصبح مشبعاً بمخرجات كليات الآداب والتربية

كثير من المبعوثين للخارج يدرسون تخصصات متوفرة في الجامعات اليمنية

أصبح إصلاح التعليم ضرورة ملحة أكثر من أي وقت مضى ، ولم نعد بحاجة إلى مخرجات تتراكم فوق بعضها ،لا يستفاد منها في عملية التنمية الشاملة وبدون إصلاح حقيقي ستتعقد المشكلات مستقبلاً وسنجد أننا بدون قوة بشرية مؤهلة تأهيلاً صحيحاً يرفد التنمية المستدامة .

المنظور أن هناك تراكماً في التخصصات الإنسانية على مستوى خريجي الجامعات اليمنية الحكومية والأهلية ، وكذلك بالنسبة للمبتعثين إلى خارج البلاد ، مما يشكل ثقلاً كبيراً على عاتق سوق العمل الذي لا يستطيع استيعابهم ، لقد صرنا بحاجة حقيقية للتخصصات التطبيقية العملية والتي بواسطتها نستطيع أن ننهض على كافة المستويات ,وخصوصاً أننا نعيش في عصر المعلومات الذي يفرض علينا أن نهتم بهذه التخصصات التي تخدم عملية التنمية ، وفي كثير من خطاباته أكد فخامة رئيس الجمهورية على ضرورة ربط مخرجات التعليم بالتنمية حرصاً على النهوض والتطوير المستمر.

ولمناقشة كل ذلك كان لنا هذا اللقاء مع الدكتور سيلان جبران العبيدي / أمين عام المجلس الأعلى لتخطيط التعليم:

لقاء/فيصل علي

●ماهو عمل أو ماهي وظيفة الأمانة العامة للمجلس؟

– تقوم الأمانة العامة للمجلس الأعلى لتخطيط التعليم بتشخيص الوضع التعليمي , والتعرف على مدى كفاءته وملاءمته للوفاء بمتطلبات التنمية وكذلك تحديد الأهداف والغايات التي توجه مسار التعليم بصورة عامة وتقدير احتياجات البلاد من القوى البشرية اللازمة لأغراض التنمية على المدى القريب والمتوسط والبعيد ,وتحديد السياسات التي ينبغي السير عليها ، وتحديد الأهداف التي يتوجب السعي من أجلها لتحقيق التوازن المطلوب من القوى البشرية المؤهلة والمدربة اللازمة لتلبية حاجات سوق العمل بشكل مستمر ,ومن ثم تسعى إلى تقييم احتياجات البلاد من القوى البشرية المدربة ,ورسم السياسات اللازمة في كل فرع من فروع التعليم بحيث تتحقق غاياته القريبة والبعيدة .

وكذلك إعداد خطة استراتيجية تتضمن الإطار العام لتخطيط التعليم من أهداف وسياسات بعيدة المدى للتطوير فضلاً عن معايير التخطيط والتنفيذ وضوابطه,وأيضا إنشاء قاعدة وطنية متجددة لمعلومات التعليم تنبثق من أهداف وأولويات التنمية وتساهم في سرعة تقييم الموقف واتخاذ القرارات المناسبة وتطوير الأساليب والمضامين والمناهج التربوية باتجاه تحديث المعارف والطرق وتنوع فروع التعليم وتوظيفها للإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية, وإعادة النظر في نظم التعليم ووسائله وأدواته بهدف تحقيق نقلة نوعية في إعداد الأجيال وتهيئتها لمواجهة المستقبل ومتطلباته بكفاءة .

تشتت

● كيف تربط مخرجات التعليم بالتنمية الشاملة؟

– التعليم مطلب دستوري وحق اجتماعي توفره وتيسره الدولة لجميع المواطنين ذكوراً وإناثاً بكل مراحله وأنواعه ,ومنذ بزوغ فجر الوحدة المباركة وترسيخ مداميكها في نهاية النصف الأول من عقد التسعينات وهي الفترة الحقيقية لبداية تنوع هياكل التعليم العالي واتساعه أفقيا وعمودياً وما بعدها ,وصل عدد الجامعات عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣م إلى (١٦) جامعة منها (٧) جامعات حكومية و(٩) جامعات أهلية، شكل خريجو الجامعات مجتمعه (١٧٥٠٦) طلاب وطالبات لنفس العام يتوزعون على (٥٠٢٢) طالبات وطالبة كليات تطبيقية والباقي دراسات إنسانية، أي أن العلوم التطبيقية لا تشكل سوى (٢٨٪) مع التخصصات العلمية بكليات التربية من الإجمالي وهي التي ترتبط كثيراً بالتنمية الشاملة وتعزيز إنتاجية المشاريع ورفع وتائر النمو من خلال الصيانة والتحسين والتجديد بما يخدم النهوض بالخدمات المجتمعية، وهذا الانخفاض لمخرجات الكليات التطبيقية كان نتاج التوسع الكمي غير المحسوب للجامعات والكليات التي أنشئت دون تخطيط سابق لها سواء في الجانب الحكومي أو الأهلي مما أدى إلى تكرار النمط القائم في جامعتي صنعاء وعدن,والذي أصاب تلك المؤسسات بالتضخم والترهل وتشتت الموارد المالية المتاحة خصوصاً إذا ما علمنا أن الجامعات الخمس الجديدة تحولت من كليات تربية كانت تتبع جامعتي صنعاء وعدن إلى جامعات مستقلة تقليدية تحاكي القديم ولا تسعى إلى التجديد والتنويع، ومما يزيد الأمر تعقيداً عدم ربط الإبتعاث بالإحتياجات النوعية التي تحتاجها التنمية الشاملة بل أن كثيراً من المبعوثين يدرسون تخصصات متوافرة في الجامعات اليمنية ,مما أدى إلى تخريج أفواج إلى سوق العمل لا تتناسب وطلب القطاعات الإقتصادية والإجتماعية في ظل غياب التخطيط المبرمج وضعف أدواته وشحة المعلومات وغياب الاهتمام بالبحث والدراسة ناهيك عن عدم الأخذ بنتائج الأبحاث المتوفرة والمتاحة من قبل القائمين على الوظائف العليا وراسمي السياسات مما نجم عن ذلك انفصام بين احتياجات التنمية ومؤسسات التعليم من جهة وتدني جودة وكفاءة مخرجات تلك المؤسسات من جهة أخرى ,وكان ذلك انعكاساً لاغتراب مؤسسات الإعداد وبعدها عن الإحتياجات المجتمعية سواء للجهاز الإداري للدولة أو القطاع العام والأهلي مما أدى إلى ضعف استفادة المجتمع من موارده البشرية في القطاعات الإقتصادية الواعدة، ومنذ أن بدأت الحكومة تطبيق برامج التكيف الهيكلي وتوقيف التوظيف عدا لقطاعي التربية والصحة أصبحت مخرجات الجامعات تلعب دوراً رديفاً لتنامي معدلات البطالة بين السكان من مخرجات الجامعات والمعاهد الفنية والمهنية أيضاً، وهذا الموضوع يمثل ناقوس خطر ينذر الدولة بإعادة النظر في السياسة التعليمية وإعادة هيكلة مؤسسات التعليم اليوم قبل غد ,ووضع استراتيجية تستشرف احتياجات المستقبل و تتواءم والاحتياجات الآنية مع اتباع مراجعات دورية للبرامج والمناهج ووسائل التعليم والتعلم وتغليب العلوم التطبيقية على الإنسانيات دون التضحية بالنوع والكم معاً من خلال فتح مجالات مدروسة في مساق الدراسات العليا والإهتمام بالبحث العلمي وربط التوسعات بالإحتياجات المجتمعية إلى جانب إرساء قاعدة معلوماتية حديثة تتيح للمهتمين والباحثين وهيئات التدريس الإستفادة منها سواء بين الجامعات ومراكز الأبحاث المحلية أو الإقليمية والدولية لتعظيم الفائدة والإستفادة من تجارب الآخرين في وضع المواءمة بين مخرجات مؤسسات العرض والطلب الإجتماعي من قوى العرض ووضع الموازين بينهما للتعرف على مكامن الاختلالات القائمة وإعادة توجيه مدخلات العملية التعليمية بما يمكنها من الإستجابة وتغذية مكامن القصور وتحويلها إلى نقاط انطلاق نحو التجديد والإبداع.

تكرار

● هناك بعض التخصصات المكررة في الجامعات /الكليات مثل تاريخ في الآداب وتاريخ في التربية وإسلامية في الآداب وإسلامية في التربية ..... وغيرها من التكرارات لماذا التكرار ولماذا هذه الأقسام موجودة مع أن الإحتياج إليها قد انتهى فخريجو التاريخ مثلاً لا يجدون عملا يذكر؟

نحن نشاطركم الرأي بوجود تكرار لبعض التخصصات بين كليتي التربية والآداب بل ويمتد ذلك التداخل ليشمل بعض تخصصات كلية العلوم مع كلية التربية أيضاً وهذا التكرار يتفق في مسميات التخصصات بين الكليات إلا أن أهداف ووظائف التأهيل تختلف من كلية إلى أخرى حسب قانون الإنشاء وأهداف كل منها بالإضافة إلى طرق ووسائل التأهيل للمهنة التي يعد لها الخريج من كل كلية ,إذ يقضي الطالب أربع سنوات في كليته بافتراض النجاح سنوياً يكتسب الطالب خلال هذه الفترة المعلومات والتوجهات والطرائق السلوكية والتربوية والعلمية والمهنية التي تعين الخريج على حسن الأداء وتجويد دوره وتطوير وسائله وآلياته بحسب المجال الذي أعد له.

فعلى سبيل المثال الطالب الذي يدرس مادة التاريخ ومادة التربية الإسلامية في كلية التربية يختلف إعداده عن الطالب الذي يدرس في كلية الآداب، أما إذا تطابقت الأهداف وتوحدت معايير الإعداد لتنسجم مع طبيعة المهمة التي سيضطلع بها الخريج في حقل العمل فإن هذا يعني اختلاف مسمى الكليات وتوحيد الهدف النهائي الذي يتوجب معه إعادة النظر بين ما هو قائم من تداخل يكمن في مسميات التخصصات بين كليتي التربية والآداب اللتين تتحدان مسميات تلك التخصصات وتختلفان في وسائل الإعداد والتأهيل بما يتناسب وطبيعة الوظيفة التي هيئ لها الخريج .

وأنا أميل إلى القول أن الواقع الحالي يمثل تكراراً وليس نوعياً خاصة بالنظر إلى مواد الدراسة في قسم القرآن الكريم وعلومه وقسم الدراسات الإسلامية في مطابقة من السنة الأولى إلى السنة الرابعة بنفس المقررات والمحتويات فيما عدا مادتين فقط مادة في السنة الثانية وأخرى في السنة الرابعة.

هذا مع التسليم بأن مخرجات كليات الآداب وكثير من مخرجات كليات التربية التي أصبح سوق العمل يعاني التشبع منها ويدخلون سنوياً أفواجاً متجددة في عداد البطالة.

آن الأوان دون تأخير أو إبطاء بتبني مراجعة تقييمية جادة وموضوعية ليس فقط على مستوى كليتي الآداب والتربية فحسب بل وعلى مستوى جميع كليات العلوم الإنسانية لترجح لصالح العلوم التطبيقية من خلال تكميش القبول لبعض التخصصات التي لا يحتاجها سوق العمل أو تحديد كليات في بعض الجامعات مع إجراء نظام تحويلي لبرامج الكليات الأخرى لما من شأنه إيجاد التنوع وعدم استنساخ الكليات المتناظرة وتحديد الإحتياجات المطلوبة للتنمية وإعطاء الأولوية للإحتياجات المطلوبة في سد النقص مع مراعاة تجديد وتنويع البرامج وتحديث المناهج بما يتماشى والتطورات المستقبلية .

قلاع علمية

● كيف نغطي النواقص في المخرجات في المستقبل ,مثلاً كيف نغطي احتياجات المدارس من مدرسي الرياضيات والإنجليزي؟

– أعتقد أن هذا السؤال مركب من شقين، فالجزء الأول منه يتحدث عن سد النواقص من المخرجات التي تحتاجها قطاعات الإنتاج المتأثرة بظروف العولمة وما ستعكسه من إفرازات على ديناميكية السوق وطلب عمالة تتميز بكثافة المعرفة التي تحتاجها قيام الصناعات الدقيقة وعلوم الأرض والبيئة وتقنية المعلومات والإتصالات وعلوم الطب والجراحات الدقيقة ومواجهة أمراض العصر بالإضافة إلى وسائط الإتصال بمراكز التجارة العالمية وعلوم أبحاث الفضاء والحماية من الإشعاعات النووية ومخاطر العصر ..... إلخ. والتي تشكل التحدي الحقيقي في قدرة مؤسساتنا التعليمية والبحثية على الإندماج مع المتغيرات العالمية الذي لن يأتي إلا من خلال الإيمان العميق والعمل الدؤوب والتمسك بناصية البحث العلمي وتأمين موارد كافية لتأهيل كوادر بشرية كفؤة ومتنوعة تستوعب المعرفة العلمية والتكنولوجية وتربط وسائل التعلم الحديثة بالتطبيقات العملية مع الإستعانة بمراكز الدراسات والأبحاث المناظرة بين الجامعات اليمنية والعربية والدولية وتأسيس مراكز التعريب والترجمة وتعميم تدريس اللغة الإنجليزية وإجادتها إلى جانب اللغة العربية وتطبيق مبدأ تدريس علوم الحاسوب وتطبيقاته.

– أما الشق الثاني من السؤال عن كيفية تغطية المدارس من مدرسي الرياضيات والإنجليزي في المستقبل فإن ذلك لا يشكل معضلة كبيرة إذا ما عرفنا أن هناك (٢٩) كلية تربية في الجامعات الحكومية، خمس منها تعد قلاعاً علمية شامخة بنيت على أسس ومعايير علمية حديثة ومن أجل سد العجز ومواجهة التوسعات خصوصاً إذا ما طبق تعميم تدريس اللغة الإنجليزية من الصف الرابع أساسي فإن ذلك يتطلب تنسيق الجهود بين الوزارات المعنية والجامعات وإيجاد خطة علمية مدروسة تنبع من احتياجات الواقع ,ومحددة في إطار زمني مع توفر الإرادة الحقيقية لدى شاغلي الإدارة العليا في تلك المرافق وتأمين الموارد اللازمة وإعادة هيكلة كليات التربية وبرامجها ومضامينها وتحديد سياسة القبول الموجهة لسد النقص من تلك التخصصات وامتلاك آليات فاعلة للمتابعة والتقييم مع تأمين توظيف الخريجين وتبسيط الإجراءات للتخلص من البيروقراطية الإدارية الرتيبة وتشجيع انخراط الذكور والإناث على قدم المساواة لخلق توازن بين هيئات التدريس من الذكور والإناث والريف والحضر لأن المجتمع لا يزدهر بنصف عدده.

لاضرر..

● إذا أغلقنا بعض الأقسام في الكليات الجامعية هل سيكون لهذا الإغلاق أضرار مثل اهتزاز الاعتراف بالجامعة عربياً ودولياً ؟

– قيام الجامعات بإغلاق بعض الأقسام أو التخصصات القائمة التي لا تطلبها مسيرة التنمية لا يضر بالجامعة سواءً على المستوى العربي أو الدولي لأن ذلك العمل لا يمس بكفاءة العملية التعليمية الداخلية أو الخارجية ويندرج ذلك تحت إعادة تنظيم أو بناء البرامج التعليمية وتوجيهها في أغراض التنمية وتوثيق الروابط بين التعليم وعالم العمل الذي لا غنى لأحدهما عن الآخر الذي بدوره يعزز مكانة الجامعة ويقوي ارتباطها باحتياجات التنمية.

إعادة النظر

● هل هناك أقسام ستغلق ؟

– بلا شك أن هناك تخصصات وأقساماً سيعاد تنظيمها أو إغلاقها بين الجامعات الحكومية خصوصاً تلك الكليات المكررة (المتناظرة) والتي تشبع سوق العمل من مخرجاتها ,وأصبح الكثير من تلك المخرجات في عداد البطالة من حملة الشهادة الجامعية.

وهذا يتطلب حصر تلك التخصصات وإعادة النظر في سياسة القبول وأدوار الجامعات حتى لا تظل مؤسساتنا التعليمية نسخاً تقليدية تحاكي بعضها دون تنويع أو تخصيص بعض منها لتلعب دوراً حيوياً في التنمية وتنشيط برامج الدراسات العليا وتوسيع نطاقها مع الإهتمام بالبحث العلمي وربطه بالتخصصات الحديثة المواكبة للعصر.

● على الجانب العربي هل لديكم علم بأن هناك أقساماً أغلقت في الجامعات ؟

– نعم هناك كثير من الجامعات في الوطن العربي عملت مراجعات لبرامجها التعليمية وأوقفت بعض الأقسام منها بصورة مؤقتة وأخرى بشكل نهائي في بعض الجامعات، أما مسألة بقاء أو إغلاق هذا أو ذاك القسم يترتب على جدواه الإقتصادية أو المنفعة المرجوة منه.

تتويج

● ماهي الخطط المستقبلية للمجلس في تخطيط التعليم؟

– الحقيقة طموحنا كبير ولكن لا نريد ألا يتناسب طموحنا مع الواقع نريد أن نساير الواقع وننطلق ببرامجنا وخططنا في ضوء ذلك.

التخطيط للتعليم يحتاج إلى جهود وتعاون جميع الجهات وكما أن النهج الإستراتيجي الذي بدأت به مسيرة التنمية والتعليم بوجه خاص تجسد في السنوات الأخيرة بمراحل التعليم العام والتعليم الفني والتدريب المهني ونتمنى أن يتوج ذلك النهج بسرعة إخراج وإقرار استراتيجية التعليم الثانوي والجامعي ليشكل التعليم بذلك منظومة متكاملة متناغمة تحقق التجسيد بين كل مراحل التعليم وأنواعه حتى يتمكن التعاطي مع البرامج المتجددة وتتيح له سرعة التكييف والإندماج مع المتغيرات المتسارعة وكسر الجمود والبيروقراطية الذي يتصف به نظامنا التعليمي ,لما من شأنه بعث الحيوية وتنمية القدرات الفعلية والإبداعية التي تشكل مفتاح التعامل مع الحياة حاضراً ومستقبلاً

● ما هي انطباعاتكم عن تجويد نوعية التعليم الأساسي والثانوي ؟

– ظل التعليم العام في الجمهورية لفترة طويلة دون أن يحظى بالإهتمام الكافي مع غياب معايير التخطيط في توزيع شبكة المدارس بصورة عادلة نظراً لغياب الخارطة المدرسية التي تحدد إحداثيات مواقع التوسع مراعية في ذلك مناطق التركز والتشتت السكاني على مستوى المدن والأرياف والمناطق النائية والأكثر حرماناً وفقراً مع الأخذ في الإعتبار السكان للسن الدراسي من الجنسين الذكور والإناث على حد سواء لأن التخطيط للفئة المستهدفة في سن التعليم يأخذ في الإعتبار كل من تشملهم الفئة العمرية.

وحالياً هناك تركيز على بناء المشاريع الجديدة والمخصصة للإناث باعتبارهن أكثر حرماناً من الذكور وارتفاع معدلات الأمية بين أوساطهن خصوصاً في الريف.

ومنذ منتصف التسعينيات وجهت الحكومة جهودها إلى هذا القطاع الحيوي وخصوصاً التعليم العام الذي يشكل الإنطلاق إلى بقية أنواع التعليم فقد بدأت الحكومة الأخذ بمبدأ التخطيط الإستراتيجي الذي انعكس في إصدار استراتيجية محو الأمية وتعليم الكبار, واستراتيجية تعليم الفتاة ,واستراتيجية التعليم الأساسي,والعمل جار بخطى حثيثة لإخراج استراتيجية التعليم الثانوي إلى حيز الوجود بالإضافة إلى إقرار استراتيجية التعليم الفني والتدريب المهني التي دخلت حيز التنفيذ ,وفي الوقت الحالي يتم الإعداد لوضع استراتيجية التعليم العالي .

وقد بدأ الشروع في تنفيذ استراتيجية التعليم الأساسي إلا أن هناك العديد من العوائق حيث يلاحظ التركيز على خفض الكثافة في المدن الرئيسية وشيء من الاهتمام الذي بدأ يوجه للأرياف في ظل غياب الخارطة المدرسية ناهيك عن النقص الحاد في مدرسي المواد العلمية والإنجليزية في الأرياف والنقص الكبير والمزمن في الوسائل التعليمية ومشغلي المعامل, بالإضافة إلى النقص الكمي والكيفي من الموجهين وتدني مستوى تأهيلهم وتدريبهم ,ونأمل أن تراعي الوزارة المعنية الأولويات التي اشتملت عليها الإستراتيجية المذكورة، حيث يلاحظ أن الجانب الإعلامي يطغى على الجانب التنفيذي في الإستراتيجية، إذ لا زالت كثير من المدارس بدون إدارة مدرسية ومدارس بدون مبنى مدرسي.

❑ نهج مسيرة التعليم يتطلب سرعة إقرار استراتيجية التعليم الثانوي والجامعي.

❑ الواقع التعليمي الجامعي يمثل تكرارا وليس نوعياً وسيعاد النظر في هذا الأمر.

❑ هناك تركيز على مشاريع تعليم الإناث باعتبارهن أكثر حرمانا

تأملات

محمد العريقي

مع الصديق الى قسم الشرطة

■.. عرفته مرحا بشوشا..البسمة لاتفارق شفتيه والنكته.. لاتبارح حديثه.. هذا هو صديقي الذي ترافقنا معه مراحل الدراسة (الاعدادية والثانوية) التقيت به بعد فترة انقطاع طويلة اخذتنا الحياة كلا في عالمه الخاص..وبعد ان ركز كل واحد منا في وجه الاخر تعارفنا من جديد واخذنا دقائق من الوقت لتذكر مرحلة الدراسة وسيرة الاصدقاء.

عرض عليّ توصيلي الى المنزل بسيارته فركبت بجواره..ولانه يعلم انني امتهن العمل الصحافي فدخل بطريقة حماسية للحديث في أوضاع العرب السياسية.. وصار يحلل ويفسر للاحداث من فلسطين الى العراق..وكل مرة يلوم الصمت والتخاذل العربي امام كل مايحدث من قتل واضطهاد للعرب.

قلت له :اعرفك انه لم يكن لك اي اهتمام بالسياسة..وكنت انشط طالب في الفرقة الموسيقية بالمدرسة وصاحب افضل صوت غنائي وكاتب قصة ومسرحية هل تخليت عن ذلك النشاط.

قال لي: الزمن ياصديقي!! لم نعد نشاهد ونسمع إلا مايغيض النفس ويكسر الكبرياء والكرامة العربية.

قلت له: خليك في نفسك واسرتك اولا ،وبعد ذلك فكر بالآخرين.

قال لي: وحتى هذا الموضوع اصبح يسبب لي الضغوط النفسية ..مطالب ثمانية من الابناء والبنات لم تجعلني استمتاع بالاشياء الجميلة وحتى النكت لم اعد احفظ منها شيئا واذا سمعت الجديد منها لم اعد اضحك من قلبي.

قلت له: ولكنك انت الذي وضعت نفسك في مطب العول الزائد..فثلاثة اوارب اطفال كان يكفيك.

قال: الكسل مني.. وجهل الزوجة جعلنا حتى لانفكر ماذا نعمل.

في لحظة انشغال صديقي بشرح وضعه كانت سيارة يقودها سائق متهور تقطع امامنا ..فحدث الصدام، فخرج صديقي المشحون بالغضب المكبوت لما يدور في العراق وفلسطين والتوتر الضاغط لأعصابه امام احتياجات لاتنتهي لاولاده الثمانية خرج كالثور الهائج يفجر كل ذلك الغضب بعراك مع السائق المتهور احتشد لفض النزاع عشرات المارة وكنت واحدا ممن طالهم العنف..وبدلا من ان يوصلني صديقي لمنزلي.. إضطررت ان ارافقه الى شرطة النجدة الى القسم وانهينا القضية يودع كل منا الآخر عند بوابة القسم .

ولا اظن انني ساتذكر بعد ذلك نكت ذلك الصديق وانما (المضرابة) الذي قادته الى قسم الشرطة.

alariky@maktoob.com

متى سيعود الحق لأصحابه ؟!

محمد ولد الشيخ

لم اكن أتصور أن الصداقة والعشرة تهون على بعض الزملاء لتصل بهم الى الرفض القاطع لتسليم «الأمانات» الى أهلها حتى اكتويت بنار التجربة المرة لهذه المسألة مما جعلني اخوض حربا ضروسا مع زميلي وصديقي أدهم جابر الذي أثرته بالمساحة الحرة التي اقتطعها لي الزميل المدير العام منذ سنوات وجعلته يطرح «رؤيته» مكان «كلامي الجريء» لما يزيد على الشهر ولكنه وبدلا من الانسحاب الطوعي وشكري أخذ يتعلل بالأعذار ويتحجج بدعم خفي من الزميل المدير العام الذي وقف يتفرج على المعركة الخفية والمعلنة وبدلا من أن يدعم السيد المدير العام صاحب الحق الأول والشرعي طالبه بأنه يختبر معلوماته ويعصر ذهنه المكدود من هموم الحياة اليومية ليثبت قدرته على العودة إلى كلامه الجريء ولاثبات أحقيته بالمساحة الحرة في صفحة «آراء الوطن » وجد العائد إلى مكانه نفسه يعتصر القلم ويرمي الورقة تلو الأخرى ويلعن نفسه واليوم الذي تعرف فيه على زميله الذي أعاده إلى أجواء الامتحان والاختبار بعد سنوات كاد خلالها أن ينسى الامتحانات وأجواءها المتوترة,

ولكن المحافظة على المكان الذي وصل اليه ورفضه للاستسلام بسهولة جعلاه يخوض المغامرة متمثلا بقول الشاعر الجاهلي زهير بن أبي سلمى: